اصرار على اسقاط قانون المطبوعات المؤقت

الاهالي

الاثنين ٢/٦/١٩٩٧ العدد (٣١٢) ثمن العدد ١٥٠ فلس

الكتاب والصحفيين شاطرين بالحكي بس

..راحنا مابدنا بهالمرحله ناس تكتب

..بدنا ناس تبصم !!

الافراج عن رئيس تحرير الاهالي بكفالة عدلية

نايف حواتمة الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين للاهالي

عسكر تركيا يسعون لخلق انتصارات وهمية لكسب الشارع التركي

علي عيسى المدير التنفيذي للاعلام في الضمان للاهالي :

الاستثمار في الاستراحات خسر لاسباب اجتماعية .. ارباحنا السنوية وصلت الى ٢٫٧٥٪

الاهالي تفتح ملف الضمان الاجتماعي

رأي الاهالي

رئيس تحرير "الاهالي" امضى عشرة ايام في سجن الجويدة موقوفاً بتهمة "عدم تحري الدقة والموضوعية في نقل الاخبار" والفرج عنه بالكفالة بانتظار المحاكمة . اما التهمة الثانية المرافقة وهي «الاساءة الى سمعة الافراد» فلم يرد في الخبر ذي العلاقة اسم اي فرد " اما عدم تحري الدقة والموضوعية" فهذه قضية مهنية بحتة تعني ان الخبر المنشور فيه صحة وحقيقة ليست كاملة ولكنها ليست كاذبة كما تدل العبارة . وهذ المسالة خاضعة للاجتهاد .

المهم ان مثل هذه التهم لا توجب في راينا التوقيف الاداري لمدة ١٤ يوماً يقضي منها رئيس التحرير عشرة ايام في " الجويدة " . فلماذا يجري هذا !!!

هل يجري هذا " لتاديب " رئيس التحرير حتى يتحرى الدقة لاحقاً !؟ ام انه يجري من موقع الاجتهاد !! ام من اجل اعطاء الصحفيين المثل بما ينتظرهم في اجواء القانون المؤقت للمطبوعات والنشر الذي جرى التوقيف في اجواء معمومة رافضة له .

هذا كله ممكن .. ولكن غير الممكن ان يكون لتوقيف رئيس التحرير من اجل ارضاء غرور احد يدعي انه متضرر من نشر خبر لا يذكر فيه اسمه .

لقد حاول رئيس التحرير قبل ذهاب المتضرر الى المدعي العام ان يحل الموضوع بتقديم عدد من العروض الصالحة لغلقه ولكن يبدو ان الحل لا يرضي طرفا آخر لنفخ في الامر حتى جعل منه قضية لا تستحق كل هذا وفي المقدمة منها الاعتداء على حقوق الانسان بالتوقيف غير المبرر في السجن .

الدقامسة في جلسة المحاكمة الاولى : لست مذنبا

مقاومة التطبيع في مأدبا تحذر من الوية السلام

المزارعون في الاغواريشكون من نقص مياه الري

تلوث المياه في حوض البقعة وتسمم بالعشرات

في بيان لمجلس النقباء بشأن العلاوات :

قرار مجلس الوزراء يشكل تراجعا عن الاتفاق

نقابة الخدمات العامة ترفض عرض سلطة الذاتي للتطبيع مع الهستدروت

الحكومة تسلم المواطن ابو لبدة لاسرائيل

خطة اسرائيلية للسيطرة على ٦٠٪ من الضفة في التسوية النهائية

بعد عودته من مهرجان كان

يوسف شاهين : لا اسعى لتشويه الاسلام ... وارفض الفرانكوفونية

في تصريحات ادلى بها للزميلة القدس العربي اكد المخرج يوسف شاهين الحاصل على الجائزة الخاصة لمهرجان كان السينمائي الذي انتهت فعالياته قبل ايام انه بالرغم من حصوله على الجائزة الكبيرة والتي تعتبر تكريما للسينما المصرية العربية من المحيط للخليج لكنه يشعر بالالم بسبب محاولة البعض اتهامه بالسعي لتشويه الاسلام عبر اعماله السينمائية والعمل لصالح جهات اجنبية والدعوة للفرانكفونية على حساب الحضارة العربية بالاضافة للسخرية — من العرب على مختلف انتماءاتهم .

واكد شاهين ان كل هذه الاتهامات تجعله يشعر بالمرارة في حلقه والرغبة في الصراخ والبكاء لانها ليس لها اساس من الصحة .

واضاف شاهين اتحدى اي شخص ان يخرج لي من بين افلامي مشهدا واحدا اشوه فيه الاسلام سواء بالتصريح او التلميح .

وقال انني حينما ادين العنف في بعض افلامي وبينها «المصير» فليس معنى ذلك انني ادين الاسلام لانه دين التسامح والحرية والمودة ولم يدع للعنف واعطى للانسانية ازهى حضارة عرفها الانسان . واكد شاهين شعوره بالالم بسبب ما يردده البعض من ان الجائزة التي حصل عليها جاءت كمكافاة له بسبب افلامه التي يرى هؤلاء انها تخدم قضايا مصالح الغرب

وذكر ان هذه الاتهامات ليست صحيحة وان الجائزة التي منحت له انتزعها من فم الاسد ولا يوجد وراء ها اي غرض سياسي من قريب او بعيد .

وندد شاهين بالذين يحاولون تشويه تاريخه وقال الجمهور والنقاد الشرفاء يعلمون وطنيتي التي لا ازايد عليها ولا اساوم عليها الغرب .

وقال ان القضايا التي ترفع ضده في المحاكم تشعره بالجزع والسأم الشديد والاحباط الذي يلازمه لفترات طويلة .

واكد انه كان يتمنى الا ترفع ضده هذه القضايا في وطنه ولكنه اعرب عن تفهمه الشديد لاسباب رفعها وقال اتمنى ان يشاهد هؤلاء الغاضبون افلامي جيدا وسيعرفون انني لا ازايد على قضايا بلدي ولا استخدم الدين من اجل تحقيق انجازات رخيصة .

وذكر ان الذي سيبقى منه هو افلامه لذا فانه يحاول دائما ان تكون هذه الاعمال محل احترام المشاهد وتعبر عن آلامه وهواجسه

واضاف انه من شبه المتفق عليه حاليا ان الهم المشترك في العديد من بلادنا العربية هي قضايا العنف بمختلف الوانها وليس من المعقول ان ابتعد عن طرح هذه المشكلة التي تهدد المجتمع من جذوره . .

وقال ان اختياره لشخصية ابن رشد في فيلمه «المصير» ياتي بسبب الجدل الكبير الذي صاحب هذه الشخصية والعنف الذي تعرض له من قبل بعض ممن حوله » .

وذكر شاهين في تصريحاته ل «القدس العربي» ان المثير للدهشة والحزن في وقت واحد هو ان البعض حكم على الفيلم قبل ان يعرض وهذا يدل على ان النية مبيتة من قبل البعض لضرب الفيلم والذين شاركوا فيه وقال انه سيعيد بتلاحم السينمائيين والمثقفين المصريين العرب والذين هم صمام الامان بالنسبة لمجتمعهم .

وبالنسبة للاتهام الذي وجهه له البعض بشان حصوله على الجائزة لاغراض سياسية اكد ان هذا الكلام مضحك ويدل على جهل صاحبه وذلك لان المهرجان منح جائزته الكبرى لمخرج ايراني يعمل داخل بلده بترحيب من السلطات الايرانية وضع اعمالا تدين الغرب .

وقال ما اريد ان يعرفه الناس انني احب مصر وليس بوسعي الحياة خارجها حتى ولو تعرضت لضعف الهجوم ، الذي اواجهه منذ ست سنوات من قبل هؤلاء الذين لا يفهمون اعمالي ويظنون بي ظنونا سيئة لا اساس لها في الواقع .

واختتم شاهين تصريحاته بقوله انني امنح الجائزة للمصريين مسلمين واقباطا انا اصبحت الآن اكثر تفاؤلا بالرغم من انني تجاوزت الثانية والسبعين من عمري واعتقد واعتق د ان الاجيال الجديدة من السينمائيين المصريين اكثر سعادة مني بها واقول لهم اعملوا باصرار فالمستقبل من الممكن ان يكون جميلا .



قانون المطبوعات الاردني وتحديات العصر

* عماد غانم

النظرية الاعلامية او بتعبير ادق معظم مدارسها ، تؤكد على ان الاعلام يعكس ما يجري في المجتمع وبالتالي فان الصراحة الزائدة والتي قد تصل احيانا حد الوقاحة او الخروج على الاعراف العامة ليست نتيجة من نتائج الممارسة الاعلامية ، وانما هي في حقيقتها انعكاس لوقائع المجتمع على مرآة الاعلام .

والتعديل المقترح على قانون المطبوعات والنشر مرفوض ابتداء ، وبالاضافة لذلك ينبغي التصدي ايضا لمنهجية تثقيف وتوجيه الاعلام بالطريقة الابوية التقليدية المتأثرة التي تتبعها الحكومات الاردنية المتعاقبة ، وما التعديل المقترح الا حلقة من حلقاتها ، وهذا مطلب حضاري اكثر منه مطلبا سياسيا ، فالمطلوب من الاعلام ان يكون امينا في نقل الطريقة التي يتحدث ويفكر بها الناس وهمومهم يكون اكثر قدرة على تقديم رؤية اكثر وضوحا لحقيقة الامور وان يكون قادرا على التنبؤ والحلم

والمنتج بحاجة الى مزيد من الحرية والتقنية ليتعامل مع الكثرة المتدفقة والتنوع الهائل في زوايا التناول وطرق العرض وأساليب المعالجة ، وكمثال ساطع على عدم تفهم الحكومة الاردنية لهذا التحدي التصريح المتلفز الذي ادلى به الوزير سمير مطاوع مساء الاحد ، فناهيك عن اكتفاء المادة الاعلامية المتلفزة بعرض وجهة نظر الحكومة في حين كانت الاولوية في الاعلام العالمي لخبر الاستقالة الاحتجاجية لمجلس نقابة الصحافيين ، فقد ظهر الوزير مرتبكا ويقرا عن ورقة وقدم عرضا منفرا للموضوع ، «فالغرامة كبديل عن السجن الذي يحرج الحكومة امام المنظمات الصحافية والانسانية !!.. والحد من الحرية الصحافية لتجنب احراج في علاقات سياسية مع دول مجاورة !!.. والاستناد الى بضعة مطالب سابقة متفرقة للنواب لتغطية المشروعية !! » والقاسم المشترك بين هذه النقاط تقليل تمرير

الغرب فان كل السلع الاعلامية من الكتاب الى الصحيفة ... بالاسطوانة وشريط ... بالتلفزيون ... نحو لا يؤثر فيه ... على اخرى وفق ... المتوازي في الاعلام ... الصحافة البريطانية ... العالم بفعل التنافس ... الاكراه ، وفي مرحلة ... تمر بها الآن تشهد ... ازدهارا واسعا على ... التابلويد يصل ... بعضها ، فالاعلام ... منتجا ويخدم ...

الافراج عن رئيس التحرير

تم يوم امس الاول الافراج عن الزميل اسامة الرنتيسي ، بعد ان امضى عشرة ايام في مركز توقيف الجويدة اثر نشر خبر متعلق بمستشفى الاردن ويذكر ان مدعي عام عمان رفض تكفيله ، ورفض الاستئناف بهذا الخصوص الى ان حولت القضية للمحكمة ، وقد افرج عنه القاضي توفيق القيسي بموجب كفالة عدلية مقدارها خمسة الاف دينار وتقرر النظر بالقضية في ١٩٩٧/٦/١٢ ..

ونحن بدورنا نرحب بعودة الزميل والصديق العزيز ، ونهنئه ونهنىء اسرته وذويه بالافراج عنه .

في بيان للمكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية :ـ

قانون المطبوعات يتناقض مع روح الدستور والميثاق

ناقش المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني آخر التطورات في قضية المطبوعات والنشر والتعديلات التي قررت الحكومة اضافتها «بقانون مؤقت» وقد خلص المكتب السياسي للحزب في بيانه الى ان الحكومة قد خرقت تعهدها بعدم اصدار اية قانون مؤقت بعد قانون الاوراق المالية المؤقت ـ حيث تم اصدار قانون الانتخابات النيابية وقانون المطبوعات والنشر الجديد واعتبر الحزب ان هذا القرار هو تجاوز وخرق للدستور وكذلك ان هذه التصرفات تعتبر نوعا من العدول عن الديمقراطية والعودة الى الاجواء العرفية . وقد ثمن المكتب السياسي للحزب جهود احزاب المعارضة ونواب المعارضة وكافة النقابات المهنية ومنظمات حقوق الانسان ودعا الحزب الى الوقوف خلف الجهود التي تبذل لمزيدا من المواجهة ضد السياسات القمعية .

«ندوة في ذكرى نكسة حزيران »

تقيم اللجنة الثقافية والاجتماعية في اتحاد المراة الاردنية / فرع عمان ندوة بعنوان «نكسة حزيران والوضع الراهن » وذلك في الرابع من حزيران في مقر الاتحاد في الساعة الرابعة والنصف مساءا ويتحدث في الندوة كل من السيدة عصام عبد الهادي / رئيسة اتحاد المراة الفلسطينية والاستاذ نواف الزرو ـ مسؤول الملف الفلسطيني في صحيفة الدستور/ هذا وستدير الندوة السيدة آمنة الزعبي رئيسة اتحاد المراة الاردنية ـ والدعوة عامة .

اعتقال رئيس اتحاد طلاب اليرموك وعضوين من الاتحاد

كتبت/ سهير ابو رزاق

اعتقلت الاجهزة الامنية يوم الاثنين ٢٦ / ٥ / ١٩٩٧م. كل من سعيد صبح رئيس اتحاد طلبة اليرموك وكذلك منقذ الروسان ـ امين الصندوق وضياء الروسان ـ عضو المكتب الاعلامي وتم ايداعهم الى سجن «قفقفا » وذلك على خلفية التحقيق في قضية اقتحام مبنى الاتحاد سابقا من قبل بعض الطلاب حيث تؤكد المصادر الامنية ان هذا الاقتحام قد تم بتحريض من جهات خارجية.

المزارعون في الاغوار يشكون من نقص مياه الري

الاغوار ـ مثقال الزيناتي

بشكل دوري وعلى ابواب الصيف من كل عام ، تطرح مشكلة الري نفسها في الاغوار . فللري مشكلاته العامة والتفصيلية . وقطعا لن تحل مشكلات الري بمعزل عن اصحاب العلاقة الاساسية المزارعين . اذ بهم ومعهم ومن خلالهم نجد الحلول للمشكلات والتناقضات المحددة في عالم الري . وتتجلى المشكلة من خلال ما ادلى به بعض المزارعين حول الري اثناء لقاء «الاهالي» بهم : «سليم يوسف ناصر » المزارع في الوحدات رقم ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ حوض ١٥ افاد بان كمية المياه التي تصل الى وحداته الزراعية ناقصة وغير كافية واقل من الكمية المقررة له . ويشكو من التعديات من قبل البعض على حقوقه المائية ، ويطالب باستلام كامل كمية المياه المقررة له على باب مزرعته وليس من المضخة .

والمشكلة هي في طلب المسؤولين في سلطة وادي الاردن بعدم تجاوز المخصص من المياه لاي مرحلة او مضخة او انسياب . وعدم ايجاد الحلول لمشكلة نقص المياه بالنسبة للمزارعين على مداخل وحداتهم الزراعية .

«حسين موسى الخطيب » المزارع بالوحدة رقم ١٤ حوض ١٦ فيقول ان كمية المياه التي وصلت لوحدتي الزراعية يوم ٢٧ / ٥ / ١٩٩٧ هي ثلاثة لترات في الثانية بدلا من تسعة لترات في الثانية الذي هو استحقاق الوحدة الزراعية . وافاد ان الكمية تم قياسها باشراف المرشد والموزع المسؤول . المزارع «مصطفى محمد حمودة » شقيق المتصرف بالوحدة الزراعية رقم ٤١ حوض ١٧ فيقول انه نتيجة لخلل فني في الكمبيوتر فان امر السقاية الصادر لا يتضمن استحقاقي من المياه مطبوعا بل لا بد من كتابته باليد الامر الذي ينسى احيانا وبالتالي لا تصلني المياه . لا بد من خطة ري جديدة

هذه وتلك ومشكلات اخرى لا تعد ولا تحصى لا تحل بمعزل عن مشاركة المزارعين بالنقاش والحوار وايجاد الحلول المحددة للمشكلات المحددة وبشكل عاجل هو دعوة المزارعين في الحوض الواحد او المضخة الواحدة للقاء موسع ووضع خطة ري جديدة للعام الجديد مستندة لتقييم مشكلات الري في العام المنصرم . وانتخاب او اختيار لجنة تمثل المزارعين على المضخة الواحدة من عدد ملائم من المزارعين ليتولوا هم وبالعلاقة مع الفنيين على المضخة متابعة ومعالجة وحل كافة التناقضات والمشكلات المحددة التي تبرز . من تاخر وصول المياه للمزارعين الى محاسبة المتجاوزين والى اقفال من تناسى او نسي محبس المياه في حال انتهاء وقت الري .

«تلوث المياه في حوض البقعه وحالات تسمم بالعشرات »

السلطة تحذر :ـ «لا تستعملوا المياه »

كتب /مسلم الدرابيع

حالات من التسمم في مناطق ابو نصير وعين الباشا والبقعة ومنطقة المخيم حصلت خلال الاسبوع الماضي وقد قام المواطنين بمراجعة المراكز الصحية ومستشفى الحسين ـ بالعشرات ـ وبعد اجراء الفحوصات اللازمة تبين ان اسباب التسمم هو تلوث المياه وعدم صلاحيتها للشرب ـ وتم على الفور ابلاغ الجهات المسؤولة من قبل الاطباء ـ حيث تم اغلاق مصادر المياه وتم تشكيل لجنة فورية لدراسة القضية ومتابعتها وتم اصدار بلاغ فوري الى سكان المنطقة بعدم استخدام المياه او استعمالها لاي غرض حتى تلك المياه التي تم تخزينها داخل الخزانات او الآبار .

هذا وقد اوصت اللجنة على الفور بتغيير كافة الشبكات الارضية وكذلك التوصية للمواطنين بضرورة اخذ الحيطة والحذر كون المياه ملوثة لوجود خلل في نسبة فائض «الكلورين » و«عملية التعقيم كانت خاطئة» هذا ولا يزال بعض المواطنين يعانون للآن من جراء ما حدث والاهم من ذلك هو ان المنطقة ستبقى بدون مياه ـ فمن المسؤول عما حدث ؟ كذلك من المسؤول عن عطش هؤلاء المواطنين ؟ تلك اسئلة نضعها امام المسؤولين في سلطة المياه فلعلنا نحصل على اجابة ..

من ينقذ المدرس محمد ابراهيم العزه؟

وصلت لـ «الاهالي » شكوى من احد المعلمين تتعلق بانهاء مدير التربية والتعليم في محافظة جرش لخدمات المدرس ابراهيم العزة في ضوء قرار اللجنة الطبية العليا من ان المدرس المذكور يعاني من عجز كلي نسبته ٨٠٪ واعتبار العلة مقعدة وغير ناتجة عن طبيعة العمل .

الرسالة تقول ان المدرس كان قد سقط ارضا اثناء حصة التربية الاسلامية ، وبعد الفحص الطبي تبين انه اصيب بازمة قلبية ،

والسؤال الذي يطرح نفسه وهو برسم الاجابة لدى وزارة التربية والتعليم واللجنة الطبية ، هل طبيعة العمل والمعاناة والارهاق في مجال التدريس لا تسبب امراضا مثل القلب والسكري والضغط وغيرها وغيرها ؟

وتضيف الرسالة ان الامر بات يتعلق بنظام الخدمة المدنية والذي بات [illegible] يحافظ على [illegible] جميعهم ، [illegible] انه خلال [illegible] البرلمان لم [illegible] للحديث عن [illegible] بنظام الخدمة [illegible] الرسالة [illegible] المعلم ومتح[illegible] عائلة كبيرة [illegible] من العمل .

« مفارقات حكومية عجيبة »

في الوقت الذي تقوم به حكومة الدكتور عبد السلام المجالي بقمع الحريات العامة واصدار القوانين المؤقتة ..نامت باصدار تعليمات بانشاء وحدة خاصة برئاسة الوزراء تسمى وحدة حقوق الانسان تعنى بمواضيع حقوق الانسان والديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الطفل والمراة الا ترون ان في ذلك مفارقات عجيبة

في بيان لمجلس النقباء بشأن العلاوات :ـ

قرار مجلس الوزراء يشكل تراجعا عن الاتفاق

تدارس مجلس النقباء ، [illegible] الصحف والاتصالات التي تم مع بعض الوزراء حول العلاوات التي تم اقرارها في مجلس الوزراء يوم امس الثلاثاء ٢٧ / ٥ / ١٩٩٧ . واصدر بيانا اشار فيه بان الاتفاق الذي تم مع اللجنة الوزارية المختصة بالعلاوات لم يتم رفعه الى مجلس الوزراء كما كان متفق عليه بحيث تم الاتفاق على منح المهن الطبية العلاوات حسبما وردت بمذكرة التفاهم المبرمة مع الحكومة بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٩٦ واعتبارا من ١ / ٢ / ١٩٩٧ ومنح كافة المهن علاوة اضافية بنسبة ٢٠٪ من الراتب الاساسي اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٨ علما بان هذا الاقتراح كان قد ورد على لسان رئيس اللجنة الوزارية معالي وزير العدل الاستاذ [illegible] وايده كافة النقباء .

واضاف البيان ان القرار الذي صدر عن مجلس الوزراء شكل تراجعا عن الاتفاق المبرم مع اللجنة الوزارية حيث منحت المهن الطبية علاواتها اعتبارا من ١ / ٦ / ١٩٩٧ بدلا من ١ / ١ / ١٩٩٧ كما تم تجاهل مطالب النقابات الاخرى مثل الجيولوجيين والمهندسين الزراعيين والصحفيين .

هذا وقد قرر مجلس النقباء دعوة كافة المهنيين العاملين في القطاع العام للاجتماع يوم الجمعة الموافق ٦ / ٦ / ١٩٩٧ وتمام الساعة العاشرة صباحا في مجمع النقابات المهنية لاتخاذ الاجراءات المناسبة ، واكد مجلس النقباء تضامنه ووحدة موقفه من كافة القضايا المهنية التي تهم جميع النقابات .

في الهم الوطني

مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة قانون المطبوعات المؤقت

لا تزال ردود الفعل تتوالى على قانون المطبوعات المؤقت الجديد لما شكله من خطورة بالغة على قضية الحريات في البلاد ، وبدات مؤسسات المجتمع المدني ـ حيال هذا القانون تنتقل من حالة ردة الفعل الى حالة الفعل ، ولعل اللقاء اليوم الذي ستشارك فيه مختلف مؤسسات المجتمع المدني والقوى والفعاليات الشعبية المختلفة في مقر جبهة العمل الاسلامي ، وما سينجم عن هذا اللقاء من قرارات لمؤشر على الفعل المنظم في مواجهة فرض القانون .

وقد حصلت الاهالي على مسودة البيان الذي سيصدر عن ممثلي مؤسسات المجتمع الاردني حول هذا القانون .

وفيما يلي نص البيان :

بدعوة من لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية والنقابات المهنية الاردنية وكتلة المعارضة في مجلس النواب الاردني ، اجتمع الموقعون ادناه من مختلف مؤسسات المجتمع المدني وقواه وفعالياته السياسية والاجتماعية والعمالية والثقافية والنسائية والشبابية والفلاحية من جميع انحاء البلاد ، وتدارسوا الاجراء الحكومي باصدار قانون مؤقت معدل لقانون المطبوعات رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ وخلصوا الى النتائج التالية :

اولا : ان هذا القانون المؤقت غير دستوري لانه لم يقر في المجلس النيابي الذي لم تنته ولايته بعد ، ولا يوجد اي مبرر لصفة الاستعجال ، والحكومة التي اصدرته حكومة انتقالية لم تحظ بثقة مجلس النواب .

ثانيا : ان هذا القانون المؤقت يتناقض مع الحريات التي كفلها الدستور اذ ان مواده تعمل على تعقيد وتصعيب اصدار صحف جديدة ، وتهدد بالغاء تراخيص صحف قائمة ، وتتوسع في العقوبات الى حد فرض المحرمات ووضع الروادع حيال كل القضايا التي يمكن ان تتناولها الصحافة .

ثالثا : ان هذا القانون المؤقت يلغي المكتسبات الديمقراطية التي تحققت منذ الغاء الاحكام العرفية في عام ١٩٩٠ وهي المكتسبات التي مكنت الصحافة من القيام بدورها الوطني .

رابعا : ان هذا القانون المؤقت جزء من مسلسل في سلوك الحكومة يستهدف ، الى جانب الصحافة ، الحياة السياسية كلها من حيث طريقة التعامل مع مجلس النواب واستصدار القوانين المؤقتة كما هي الحال «قانون الانتخاب » «والاوراق المالية » .

استجابة لمستحقات وادي عربة

خامسا : لقد جاء هذا القانون المؤقت ليحقق امورا عديدة اهمها ما يلي :

١ ـ خدمة اغراض سياسية فاقدة للتاييد الشعبي العام باستخدام سلاح القوانين الجائرة ، وفي ظل الازمة العميقة التي تمر بها العملية السلمية ، فان اصدار هذا القانون يمثل الاستجابة الكاملة لمستحقات معاهدة وادي عربة ، في ظل اتساع دائرة الرفض الشعبي لها ، اذ تنص المادة ١١ منها على «اتخاذ كافة الاجراءات القانونية والادارية التي من شانها منع انتشار الدعاية المعادية » وفي اطار مجابهة التطبيع مع العدو الصهيوني او التعرض لها «كدولة صديقة » كما تنص المعاهدة والقانون .

٢ ـ التحضير للانتخابات النيابية القادمة من حيث شطب الراي الآخر بالاعتداء على حقوق المواطنين والجماعات والاحزاب وحرياتهم الديمقراطية في النشر والتعبير ، وحرمانهم من منابر الراي المتاحة لهم .

٣ ـ محاولة احتجاز تنامي المعارضة المنظمة والشعبية في ظل التردي العام للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعجز الحكومات المتعاقبة عن تقديم حلول ناجعة للمشاكل التي يعاني منها الوطن والمواطن .

ان هذا القانون غير المسبوق في تاريخ العقوبات الاردنية وغير المعروف في اي دولة في العالم قديما وحديثا ما هو الا حكم بالاعدام على الصحافة وحريات النشر والتعبير ومصادرة علنية لحقوق الانسان والجماعات وتحديد للاستثمار في صناعة الكتب والنشر وحرمان للمواطن من عناء البحث عن الحقيقة في ميدان الابداع الفكري .

اصرار على اسقاط القانون

وعليه فان المجتمعين الموقعين ادناه يعلنون عن عزمهم على العمل حتى اسقاط هذا القانون ومن هنا فانهم يقررون ما يلي :

١ ـ تحميل الحكومة المسؤولية الكاملة عن اصدار هذا القانون المؤقت وما يمكن ان ينشا عنه من اضرار بمصالح الشعب الحيوية ومطالبة دولة رئيس الوزراء بسحب هذا القانون فورا .

٢ ـ يعلن الموقعون تضامنهم مع القرارات التي اتخذتها مجالس النقابات المهنية والاحزاب السياسية وكتلة المعارضة النيابية ومساندتهم لها ، لان تمرير هذا القانون وتنفيذ بنوده والصمت عليه سيؤدي في ظل النهج السائد الى استصدار المزيد من القوانين المؤقتة التي ستقضي على دور النقابات المهنية والاحزاب بعد استهداف المعارضة المنظمة والشعبية باصدار قانون الصوت الواحد الانتخابي .

٣ ـ تقوم الهيئات النقابية والاجتماعية من مؤسسات المجتمع المدني ، الموقعة على هذا البيان وغيرها ممن لم تستطع الحضور ، بدعوة هيئاتها العامة الى اجتماع طارىء في اقرب وقت ممكن وتعلن قراراتها بمضمون هذا البيان وبما يعبر عن موقفها من هذا النهج الحكومي في الاعتداء على حريات مؤسسات المجتمع المدني .

٤ ـ يدعو المجتمعون الى مسيرة جماهيرية سلمية تنتهي باعتصام سلمي في الساحة الهاشمية في عمان وتدعو الهيئات العامة لمؤسسات المجتمع المدني والاحزاب والنواب والمواطنين الى المشاركة الواسعة وذلك بعد صلاة العصر ليوم الجمعة الموافق ١٣ / ٦ / ١٩٩٧ ، تحت شعار «المطالبة بسحب قانون المطبوعات المؤقت » .

٥ ـ يعلن المجتمعون تضامنهم مع الصحفيين الاردنيين ويطلبون من نقابتهم الالتزام بهذا البيان وبالمضامين التي ينطوي عليها ويدعو قيادتها الى عدم الاستجابة لمحاولات الحكومة عزلها عن فعاليات المجتمع ومؤسساته المتحدة على هذا الموقف .

٦ ـ يعلن المجتمعون عن تاليف لجنة لمتابعة هذا النداء من ممثلين عن الاحزاب ومجمع النقابات المهنية وكتلة المعارضة النيابية والنقابات العمالية وقطاعات المراة والشباب والمثقفين .. ويدعوها الى الاجتماع الفوري لمتابعة قرارات هذا الاجتماع وتامين وسائل الاتصال الجماهيري مع المؤسسات الشعبية المختلفة والمواطنين بهدف الوفاء باغراض التعبئة الوطنية دفاعا عن حقوق الانسان والحريات العامة .

٧ ـ يعلن المجتمعون التزامهم بالبيان الصادر عنهم وبقراراته وذلك في اطار التحرك الشعبي لالغاء هذا القانون الجائر .

اقتصاد

● احمد النمري

اي استثمار هذا ؟

فلاسفة اقتصاد السوق وآلياته داخل الحكومة ومن حولها وعلى حواشيها في اجهزة الاعلام الرسمية المقروءة والمسموعة والمرئية تجاوزوا كافة الحدود المامونة في شروط ادارة الاقتصاد الوطني واستقلاليته وتطوره المتوازن ، ولم يعد بعضهم ، بل اكثرهم ، يتورع عن وضع مقولات تطالب بتغيرات وبتعديلات في التشريع ، وفي مجمل النهج الاقتصادي ، تؤدي ليس فقط الى ازمات واختلالات اقتصادية واجتماعية ، بل الى تبعية اقتصادية وسياسية والى هيمنة وسيطرة على مواقع ومرتكزات اساسية في الاقتصاد ، وفي القرار السياسي ، ويتم تنفيذ ذلك تحت يافطة وشعارات تحفيز الاستثمار ، وتشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية ، وضرورة تقديم كافة الحوافز والتسهيلات لها ، وغير ذلك من العبارات المشابهة التي امتلأ بها القاموس الحكومي وقاموس كتبه ومنظري الاقتصاد الدائرين في فلكها او التي هي [illegible]

وبالفعل ، وبدلا من التركيز على تحفيز وادارة الادخارات والاستثمارات الوطنية المتوفرة ، وتوجيهها الى مشاريع تنموية انتاجية جديدة فان منظري الاقتصاد التبعي لا يخجلون من المطالبة بفتح كافة الابواب والشبابيك امام اي استثمارات اجنبية ، وبالتغاضي احيانا عن قيود اوشروط امنية او بيئية او حتى صحية ، كما يطالبون بازالة ما وجد منها تحت شعار وبحجة مكافحة البيروقراطية والترهل الاداري !!

وهكذا فانهم يسعون وراء خصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة الاستراتيجية ، ويدعون الى السماح لراس المال الاجنبي بتملك ما يزيد عن ٥٠٪ من اسهمها ، من خلال شرائها في السوق المالي الثانوي ، او باسلوب المناقصة ، او باي طريق آخر .

اي توجه هذا ؟ واي استثمار هذا ؟ وكيف يمكن في ظلها ان تتدعم مرتكزات قوية لاقتصاد وطني متطور ومتوازن وخال من قيود التبعية والانكشاف تجاه المؤثرات والاملاءات الاجنبية .

بعد تعويم اسعار الخضار والفواكه ارتفاع في اسعارها وهبوط في جودتها

[illegible]

السعر .

وايضا ، الى جانب الاتجاهات التصاعدية في اسعار القسم الاكبر من انواع الخضار والفواكه فان تراجع وتدني النوعية والجودة قد لوحظ جليا في كثير من السلع المعروضة ، والتي ارتفعت اسعارها مما يجعل الارتفاع الفعلي في الاسعار اكثر حدة .

الملفت للنظر ان المزارع المنتج الصغير لم يتلمس اي تحسن في اسعار بيع منتجاته ، كما ان وعود وزارة التموين بانشاء اسواق موازية للمنتجين الصغار وللمستهلكين في المدن واسواق الاستهلاك بقيت وعودا لم تصل الى درجة التحقق بالاعداد والمواقع الملائمة المطلوبة .

ويبدو انه لا خروج من المأزق المعيشي هذا الا بالتحرك وبالعمل من اجل تغيير مجمل النهج الاقتصادي والسياسي الحكومي الحالي الذي يتجه اكثر واكثر الى تقليص وتفكيك دور القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني وادارته ، والمحافظة على توازنه واستقلاليته ، وعدالة توزيعه النسبية .

زيادة اسعار المياه مرة اخرى

بالاضافة الى ادراج خدمات المياه وصيانة مرافقها [illegible]

وباستثناء سقوف منخفضة جدا من استهلاك مياه الشرب «او بتعبير اصح المياه المستهلكة للاغراض المنزلية » ، فان الزيادة في اسعار المياه كانت عالية جدا ولسقوف عادية مثل استهلاك «٥٥ متر» في ثلاثة شهور ، حيث رفعت الاسعار بنسبة ٥٠٪ ، وسيتبعها بالترافق رفع قيمة ضريبة المجاري المضافة التي تجاهلها القرار الحكومي كما تجاهل حقيقة توازي استهلاك المياه مع عدد الاسرة وتغير المواسم . نرفض مقولة عدم تاثر شرائح الاستهلاك المنخفض من القرار الاخير والقرارات السابقة لها اذ انهم سيتاثرون به بشكل غير مباشر ، ونتيجة الاجواء النفسية التي تتولد في السوق مع كل قرار جديد برفع الاسعار ، كما انه من غير المنطقة قبول حجة سلطة المياه التي تربط رفع اسعار المياه بواقع ارتفاع التكلفة التشغيلية لها ، اذ ان تصاعد الاخيرة قد يكون ، وغالبا ما يكون ، ناتجا عن الاخطاء الادارية وعن الاسراف والتبذير في النفقات غير المجدية وغير الضرورية .

وتبرر الوزارة رفع اسعار المياه ايضا نتيجة زيادة نسبة الفاقد من المياه التي تضاعفت الى ان وصلت مؤخرا الى نسبة ٥٢٪ ونستغرب بالفعل الوصول الى هذه النسبة رغم تنامي المخصصات التي كانت تدرج في الموازنات السنوية المتتابعة بهدف [illegible]



● صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع ●

مقاومة التطبيعيين في وطننا أخطر من ألوية السلام

اصدرت لجنة حماية الوطن ومجابهة التطبيع ـ مادبا بيانا حول الوية السلام حذرت فيه من الغزو التطبيعي للبيوت الاردنية تحت اغراءات الحصول على جوازات السفر الامريكية وجاء فيه :

ان الصهيونية العالمية والولايات المتحدة الامريكية تستهدفان تدمير الوجود العربي الاسلامي ، واستئصال الثقافة والعادات والاخلاق العربية ، وقد اخترقت بمخططاتها كل المجالات من خلال المؤسسة الرسمية ، وها هي تصل الى الاسرة الخلية الحية في المجتمع ، والتي اذا فسدت فسد المجتمع كله ، ولذا فان الصهيونية العالمية والاستكبار الامريكي ـ الغربي ، قد اعدا لكل شيء عدته ، وها هو الغزو التطبيعي يدخل الى البيوت ، ليس من خلال التلفاز والصحافة والاذاعة فقط ، وانما بعملية قيصرية ، لتشريب الاسر المحافظة سلوك واخلاق اليهود بجوازات سفر امريكية او اسرائيلية ، لا فرق ، واننا اذ نحذر المواطنين من هذه المؤامرة على آخر قلعة من قلاع مجتمعنا ، ونربا بمواطنينا الكرام الخضوع لاية اغراءات تافهة لا تساوي ذرة من اخلاقهم وقيمهم ، وان الذين يظنون انهم سيحصلون على مكاسب مادية او معنوية او الحصول على جواز سفر امريكي ـ باعتبار امريكا اصبحت البلد الجاذب ـ والمقام الامنية واهمون جدا لان هؤلاء لا يعطونكم الا ما اعطى ساستهم لساساتنا .

واضاف : مرة اخرى نحذر وننبه شعبنا الابي بالحفاظ على ارضه وعرضه ، وقيمه واخلاقه ومقدساته ، وان يبقى على يقين بان المحتل لا يمكن ان يكون غير ذلك ، وان اللص لا يمكن ان يصبح صاحب البيت ولو بعد حين .

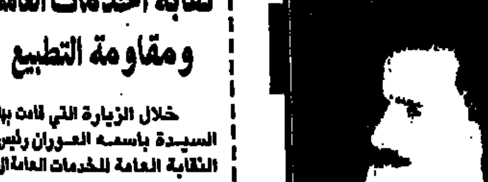
ان المطلوب الانتباه الى ما يجري على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاسرية ، وقديما قالت العرب : «تجوع الحرة ، ولا تاكل بثدييها » وقال شاعرهم عنترة لا تسقني ماء الحياة بذلة بل فاسقني بالعز كاس الحنظل

ونحن لن نحصل من اليهود الا على الذل وكاس الحنظل ، وطمس الهوية واغتيال الدور والمستقبل .

تسليم المواطن ابو لبده لاسرائيل

في الجلسة الاولى لمحاكمة الدقامسة امام المجلس العسكري الخاص :

الدقامسة : لست مذنبا



مثل الجندي احمد الدقامسة امام المجلس العسكري الخاص الذي يشكل لاول مرة في الاردن ، وفي بداية الجلسة تحدث الاستاذ احمد النجداوي باسم هيئة الدفاع وقال انه وقبل تلاوة لائحة الاتهام ارجو من المحكمة الكريمة انني كوكيل للدفاع عن المتهم اعترض على ما جاء في لائحة وقرار الاتهام من عبارات جارحة بحق الموكل تتجاوز شرورات الاسناد وتشكل عبارات تشهيرية لا لزوم لها ولا تؤدي غرضا سوى محاولة تشويه صورة موكلي الذي نعتبره من وجهة نظرنا جنديا غيورا قام بما قام به على هذا الاساس وارجو من المحكمة عند تلاوة اللائحة والقرار التجاوز عن تلك العبارات الجارحة التي لا لزوم لها .

لكن كاتب المحكمة قرا قرار الظن ولائحة الاتهام التي جاء فيها التفاصيل الكاملة المحيطة بالقضية ولا ئحة الاتهام التي جاء فيها التفاصيل الكاملة المحيطة بالقضية منذ انتساب الجندي للقوات المسلحة حتى حادثة الباقورة دون ان يحذف العبارات الجارحة رغم موافقة رئيس المجلس العسكري على طلب المحامي النجدواي بهذا الخصوص ، وبعد انتهاء كاتب المحكمة من تلاوة لائحة الاتهام وقرار الظن صرخ الدقامسة باعلى صوته «هذا كذب » وبعد تدخل كل من نقيب المحامين حسين مجلي والمحامي نجيب الرشدان والمحامي الدكتور رياض النوايسة وطلبهم اتاحة الفرصة للمتهم تحديد من هو موكله ، وافق الدقامسة على توكيلهم ايضا ، في حين سجل المحامي النجداوي ان برفقته ايضا الزملاء الوارده اسماءهم في الوكاله وهم زهرة الشرباتي وثائر النجداوي وريشا ابراهيم وقال رئيس المحكمة بانه جرى اتهام المتهم بلغة بسيطة بعد ان اوضح المدعي العام وقائع الدعوى فاجاب انني غير مذنب ، وابدى رغبته بالموافقة بتشكيل هيئة الدفاع من كافة الاساتذة المحامين المذكورين .... واتخذ قرارا بتكليف المحامين الجدد الذين انضموا الى هيئة الدفاع باحضار وكالة منظمة حسب الاصول وتكليف النيابة بتقديم البينة وتاجيل الجلسة الى يوم الاثنين ١٩٩٧/٦/٢ وعلى ان تعقد جلستها الثالثة يوم الخميس ٦/٦ ويذكر ان الاستاذ احمد النجداوي وزملائه المحامين اعلنوا انهم سينسحبون من الجلسة عند احضار الشهود الاسرائيليين انسجاما مع موقفهم المقاوم للتطبيع . هذا وقد طالبت المنظمة العربية لحقوق الانسان في تصريح لها في ٢٩/٥م محاكمة علنية عادلة للجندي الاول احمد الدقامسة تتوفر فيها كافة الضمانات القانونية والدفاع عنه من وكلائه بحرية تامة .



نقابة الخدمات العامة ومقاومة التطبيع

خلال الزيارة التي قامت بها السيدة باسمه العوران رئيس النقابة العامة للخدمات العامة الى الضفة الغربية ولقاءاتها مع اتحاد عمال فلسطين وبعض الشخصيات الفلسطينية قام بعض اعضاء سلطة الحكم الذاتي بتقديم بعض العروض للسيدة العوران ومنها العمل على عقد لقاءات مع اعضاء الهستدروت الاسرائيلية ـ الا ان السيدة العوران رفضت هذه العروض بشكل صارم واصرت على ان زيارتها ستكون محصورة بالجانب الفلسطيني مما اثار استياء وزارة العمل الفلسطينية والشخصيات التي عرضت عليها هذا المشروع التطبيعي ـ فتحية لباسمه العوران ولكافة النقابات الاردنية الرافضة للتطبيع .

توضيح صحفي صادر عن الدكتور / عبد العزيز الرنتيسي

نفى الدكتور عبد العزيز الرنتيسي ما ورد في التقرير الصحفي الذي نشرته وكالة رويتر للانباء يوم الخميس الموافق ١٩ / ٥ / ١٩٩٧ في صحافة الداخل والخارج والذي اعدته السيدة « وفاء عمرو » فيما يتعلق بتصريحات صحفية حول حركة « حماس » والذي نسب اليه بهذا الخصوص ، واكد على ما يلي :

اولا : لقد تم تحريف الاقوال الواردة بالتقرير بشكل اخل بالمضمون واساء الى المقصود منها وقد اقرت المراسلة وفاء عمرو في اتصال هاتفي بهذا التحريف .

ثانيا : اؤكد على وحدة حركة حماس في الداخل والخارج وعلى فعالية رموزها في كافة مراكز عملها السابقة واللاحقة .

ثالثا : سياسات « حماس » وقراراتها تصدر عن مؤسساتها الحركية على قاعدة الشورى الملزمة ، وطالب بالتوقف عن تداول مثل هذه التقارير المتعارضة مع مفهوم الشخصية وسياسة الحركة .



أهالي السلط يرفضون التطبيع

ادانت اللجنة المركزية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع / البلقاء في بيان لها الزيارة التي قام بها بعض الاشخاص الى سفارة العدو الاسرائيلي وحصلو خلالها على تاشيرات ومن ثم اتموا زيارتهم بعد ان قدموا انفسهم تحت اسم وجهاء مدينة السلط . وجاء في البيان :ـ

اننا نستنكر مثل هذه الزيارة التي قام بها بعض ما يسمون انفسهم بوجهاء مدينة السلط وينتحلون مثل هذه الصفة التي هي بعيدة عنهم باعتبارهم اشخاصا لا يمثلون الا انفسهم .

ان هذه الزيارة تشكل انتهاكا صارخا لكل القيم والمبادىء التي عرفها ابناء السلط والشعب الاردني الذين كان لهم تاريخ حافل وما زال في مواجهة العدو الصهيوني وقدموا الكثير الكثير من الشهداء من اجل الدفاع عن ارضنا وكرامتنا واسترداد حقوقنا التي سلبها العدو الصهيوني في فلسطين والجولان والجنوب اللبناني .

واضاف : لقد كانت مدينة السلط وما زالت معقلا للحركة الوطنية الاردنية التي اخذت على عاتقها الدفاع عن كرامة المواطن والدفاع عن حقوقه والوقوف الى جانب الشعب العربي الفلسطيني في استرداد حقوقه المغتصبة والتضامن مع شعبنا العربي وفي مقدمتها الشعب العراقي واللبناني والليبي والسوداني .

فتحية لكل ابناء شعبنا الذين رفضوا الحلول التصفوية والتطبيع مع الكيان الصهيوني .

اللجنة المركزية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع البلقاء

الاهالي تفتح ملف مؤسسة الضمان الاجتماعي

علي عيسى المدير التنفيذي للاعلام في مؤسسة الضمان الاجتماعي لـ الاهالي :

الاستثمار في الاستراحات غير التأمينات الاجتماعية

ارباحنا السنوية تراوحت ما بين ٥ ,٧ % الى ثمانية الاربع في المئة

لا معلومات لدي حول شراء شقق بنصف مليون دينار ، ثمنها الحقيقي ٢٠٠ الف دينار

كتب : عليان عليان

الحديث عن مؤسسة الضمان الاجتماعي لا يلبث ان يهدا حتى يثور مرة اخرى حول تشكيل مجلس ادارتها واستثماراتها ففي حين يردد العمال ان سلطة القرار ليست بايديهم وان نسبة تمثيلهم في مجلس ادارة الضمان لا يتلائم مع حضورهم المالي ... نرى مؤسسة الضمان تدافع عن نسبة التمثيل القائمة في مجلس الادارة مبينة ان الاطراف الثلاثة وبغض النظر عن موضوع النسب تعمل على قاعدة التكامل لتوفير الضمانات اللازمة للطبقة العاملة .

وفي حين يتحدث العمال عن تبديد اموالهم في بعض الاستثمارات الخاسرة ويثيرون مسائل حساسة من نوع احتمال تعديل القانون لبيع تامين اصابات العمل (٢٠%) التي تدر دخلاً صافياً للمؤسسة يصل الى حوالي ستة ملايين دينار ....وبيعها الى شركة تامين بما يفقد المؤسسة جزءاً كبيراً من ايراداتها ... وحين يتحدثون عن صفقات وقروض وإشتراكات غير محصلة من الملكية الاردنية وغيرها ... وعن شراء ٢٦شقة لا تساوي ٢٠٠الف دينار بنصف مليون دينار .. نرى المؤسسة تدافع عن استثماراتها ومبادئها في الاستثمار ممثلة في الضمان والربحية والسيولة بعيداً عن عامل المخاطرة والمغامرة , ومشيرة الى انها تحقق نسب ارباح تتراوح ما بين ٧% الى ثمانية الاربع في المئة وهي ارباح عالية ومعقولة في الاستثمار الاقتصادي حسب وجهة نظرها ، وان الصفقات المبرمة مجزية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار قيمة الاصول الثابتة .الاهالي من جانبها فتحت ملف الضمان عبر الحوار مع اطراف المعادلة، وفي هذه الحلقة تنشر تفاصيل الحوار مع الاستاذ علي عيسى المدير التنفيذي للاعلام في مؤسسة الضمان الاجتماعي

الاستثمارات الى أين ؟

*.يتردد ان الاستثمارات وبشكل رئيسي تتم في مشاريع خدمية بما لا يساهم في حل مشكلة البطالة ، .. في حين ان الاستثمار في مشاريع انتاجية بالاضافة الى انه يحل مشكلة البطالة يوفر دخلاً اضافياً لمؤسسة الضمان .. ما تعليقكم ؟

** استثمارات الضمان يجب ان توجه للمشاريع الوطنية في مختلف القطاعات الاقتصادية وان يكون من اهدافها الربحية الاقتصادية والاجتماعية معا لنضمن بذلك توفير فرص عمل لعمالنا . * ولكن هل استثمارات الضمان توفر فرص عمل بالشكل المطلوب للعاطلين عن العمل

**لدينا استثمارات في الشركات المساهمة العامة وفي البنى التحتية للتعليم والكهرباء والماء والاسكان وفي البنوك وفي القطاعين العام والخاص ، والاموال المستثمرة تساهم في خلق فرص عمل جديدة .

* ولكن المؤسسة لا تقوم باقامة مشاريع انتاجية لانعاش الاقتصاد واستيعاب جزء كبير من العمالة ؟

** ليست الغاية هنا ان نقوم ببناء الاهرامات ثم هدمها حتى نستوعب جزء كبير من البطالة ، فنحن عادة اما ان نبدأ بالمشروع وندعو الاخرين للمساهمة فيه ، واما ان نساهم في مؤسسات استثمارية في القطاعين العام والخاص .

* يتردد ان المؤسسة تستثمر في مشاريع خدمية خاسرة كانت عبئاً على الحكومة كالاستراحات السياحية ؟ وان الارباح المتحققة لاتتناسب مع حجم الاموال المستثمرة ؟

**الارباح المتحققة سنوياً تراوحت بين ٧,٤%الى ٧,٥% / الى ثمانية الاربع في المئة وهذ ارباح معقولة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار اننا نستثمر في مشاريع تكون درجة المخاطرة فيها قليلة ومركزين على مبادىء الضمان والربحية والسيولة

* ولكن العمال يتحدثون عن خسارات في الكثير من الاستثمارات الخدمية وعدم معقولية الارباح المتحققة قياساً لراس المال المستثمر ** نحن لانقول ان جميع استثمارات الضمان تحقق ربحية ، اذ يحدث ان بعض مشروعات الضمان تخسر وهذا جزء من وضع الاستثمار بصورة عامة فعلى سبيل المثال فان استثمار الضمان في الاستراحات السياحية لم يحقق ربحية بينما حققت ربحية في فنادق عمرا والبتراء والعقبة ، وفي تقديري ان خسارة الاستثمار في الاستراحات السياحية عائدة لاسباب اجتماعية .

* يتردد ان المؤسسة لا تلتزم بنسبة الفائدة على القروض التي حددها البنك المركزي وهي ١٢% ؟

** في الاستثمارات الاجتماعية كمشاريع الاسكان في الثمانينات منحنا القروض بنسبة فائدة ٥% وعندما منحنا قرضا لجامعة اليرموك حددنا النسبة ب٥% والان تتراوح النسبة ما بين ٩,٥ ـ ١٠%.

* ما هو مقدار المبلغ المستثمر في القروض والتسهيلات للملكية الاردنية وهل تم استرداد القروض وفوائدها ؟

** لا اعرف بالضبط الان والمعلومات موجودة في الملفات .

* يتردد ان الملكية الاردنية لم تسدد اشتراكات موظفيها والبالغة ٧٢ مليون دينار. ما تعليقكم .؟

**المؤسسة تتابع هذا الموضوع بصفة مستمرة وقامت المؤسسة بكافة الاجراءات لتحصيل حقوقها ، ولس لدي معلومات دقيقة حول حجم الاشتراكات المتاخرة .

* يتردد ان المؤسسة قامت بشراء ٢٦ شقة من اسكان عالية بكلفة نصف مليون دينار في حين ان ثمنها الحقيقي لا يتجاوز ال ٢٠٠ الف دينار وان في ذلك امرا ما .. ما تعليقكم ؟

** لا استطيع الاجابة على هذا السؤال وليس لدي معلومات حول هذا الموضوع الاتراحات والافكار لم تقر بعد

*يتردد ان هنالك توجه لدى المؤسسة باجراء تعديلات قانونية بهدف بيع تامين الاصابات(٢٠%) لشركة تامين ، مع العلما نه يدر دخلاً للمؤسسة بواقع ٦مليون دينار ، ولا يستهلك منه ماليا اكثر من ٣ مليون دينار ، الامر الذي يعتبره البعض يصب في خانة الفساد اذا ما تم .. ما تعليقكم؟

**ليس هنالك تعديلات حتى هذه اللحظة ، هنالك افكار ومقترحات قيد الدرس ولم تقر بعد وانا ـ شخصياً ـ اعتقد ان تطبيق احكام تامين اصابة العمل كما هو معمول به بموجب قانون الضمان الحالي امر جيد ويوفر ضمانات كافية للعامل وبالتالي لا ارى ان من المفيد تعديله باي اتجاه آخر ، وارى ان المؤسسة هي المسؤولة عن تطبيق احكام هذا القانون .

*هنالك تذمر حول احتمالات تعديل القانون لاحتساب الراتب التقاعدي على اساس ١ / ٥٠ باعتباره مجحفاً بحق العمال ، وهنالك تذمر حول احتمالات تعديل القانون ليصبح سن التقاعد للرجل ٦٢ بل من ٦٠ و ٥٧ بدل من ٥٥ .. هل هنالك جديد بخصوص هذه التعديلات ؟

** هنالك افكار ومقترحات باعادة احتساب الراتب التقاعدي على اساس ١ / ٣٦ او ١ / ٤٠ او ١ / ٤٥ ، ولا تزال قيد النقاش . وهنالك مجموعة من الافكار والمقترحات لتعديل احكام القانون بخصوص السن التقاعدي وهي بين يدي مجلس الادارة ولم يتم بعد اقرارها للسير في المراحل الدستورية لتعديل القانون والمتعارف عليها .

* يطالب العمال بان تكون الرواتب متحركة حسب الغلاء وقوة الدينار الشرائية .. لماذا لا تراعي المؤسسة هذه المسالة ؟

**من الطبيعي ان رواتب التقاعد تتاثر على المدى المتوسط والبعيد بالتضخم ، لذلك لا بد ان تجري معالجة هذا الموضوع من خلال زيادة الرواتب وتحسينها في ضوء كلفة المعيشة وفي ضوء امكانات المؤسسة . لقد تحققت عام ١٩٩٦ زيادة في جميع الرواتب التقاعدية السابقة بنسبة ١٥% بحد ادنى ١٥ دينار وحد اقصى ٥٠ دينار .. هذا اولاً وثانيا جرى تعديل الحد الادنى للراتب التقاعدي ٣ مرات بدا ب ٣٠ دينارا عام ١٩٨٤ وارتفع الى ٤٠ دينارا عام ١٩٩٠ والى ٥٠ دينارا عام ١٩٩٣ واصبح ٦٥ دينارا عام ١٩٩٦ .

تشكيلة مجلس الادارة

* اجتهادات رئيس ديوان التشريع اشارت الى ان الضمان الاجتماعي مرفق عام وان الدولة هي المالكة ، كيف يجوز ذلك في ضوء ان ايرادات الضمان هي اشتراكات العمال المكتسبين للضمان ؟

** مؤسسة الضمان مؤسسة رسمية لكنها مستقلة ولا تدخل اموالها في اطار موازنة الدولة ، والعامل يدفع ٥% من اجره الشهري وصاحب العمل يدفع ١٠% منها ٢% للاصابات و٨% للتقاعد بدل المكافاة ، .. بمعنى ان للعامل حق على صاحب العمل في المكافاة ، وهذا الحق يتم تحقيقه بمعزل عن العلاقة المباشرة بينه وبين صاحب العمل ، فصاحب العمل ـ قبل الضمان ـ كثيراً ما كان يضيع حق العامل باساليب مختلفة نظراً لموقفه الضعيف اتجاه صاحب العمل .. وكونها مؤسسة عامة فانها تثبت حق العامل ، ولم يعد العامل هو الذي يطالب بحقوقه بل المؤسسة نفسها ، لكن يجب ان نشير الى ان مبالغ المكافاة " الراتب التقاعدي " تحصل من صاحب العمل .

النقطة الثانية : ان الضمان معني بالاضافة الى التامين ضد الاصابات وتامين العجز والشيخوخة ، بمجموعة التامينات التي ينص عليها القانون ، ومنها التامين الصحي للعامل وافراد اسرته وتامين البطالة .. واذا ما طبقت هذه التامينات فمن الذي سيمولها ؟ .. طبعاً وفق النمط العالمي المتبع فان تمويلها يكون من العامل وصاحب العمل والحكومة ولذلك لا تنحصر المسالة فيما يتم اداءه الان بل فيمايتوجب تحقيقه وتوفيره للعامل مستقبلاً الامر الذي يعني ان اطراف الانتاج في تكاملها لتوفير الحقوق والضمانات اللازمة للطبقة العاملة ، تقوم في نفس الوقت بالمشاركة في ادارة التامينات الاجتماعية .. المسالة هنا من يدفع هو الذي يدير .

* هل الحكومة تدفع حتى تدير ؟

** الحكومة تدفع كرب عمل للموظفين المشتركين في الضمان ، والحكومة ايضا ضامنة للضمان وهي معنية بسد اي عجز ينشا لدى صندوق الضمان وبالتالي فهي مساهمة به ، عدا انها هي التي تنظم الشروط اللازمة لتمويل هذا النظام وفي نفس الوقت تضمن تحصيل الاموال التي تصب في هذا الصندوق اذا ما اخل صاحب العمل بالدفع

من يدفع يدير

* التم ان الاطراف الثلاثة تدفع للضمان ، وبالتالي فهي معنية بالادارة ، لكن نسبة مشاركة العمال في مجلس الادارة مجحفة ارتباطاً بان التمويل الاساسي ياتي من العمال ، اضافة الى ان ما تدفعه الحكومة او صاحب العمل ليس منة منهما بل هي حقوق واموال العمال ايضاً .. وفي المحصلة الاموال اموال العمال الامر الذي يقتضي ان يكون تمثيلهم في مجلس الادارة اعلى .. ما تعليقكم ؟

** لا اعتقد ان هنالك اجحاف بل هنالك دور ثلاثي يجب ان يتسق بشكل يحقق اهداف الضمان دون ان يتسبب بنائية اضرار لهذه الحقوق وذلك عبر اتباع سياسات متوافقة مع التطورات بعقيدة المدى ، واود ان اشير ان التمثيل يكون ثلاثيا في اي لجنة من اللجان التي يتم تشكيلها .

* هل هنالك اجحاف

كيف لا يكون هنالك اجحاف في نسب التمثيل في الوقت الذي تمثل فيه الحكومة بسبعة مقابل اربعة من اتحاد نقابات العمال وفي الوقت الذي يمثل فيه اصحاب العمل باربعة ايضا ؟

** لقد جرت العادة في الكثير من مؤسسات الضمان في العالم ان يكون هنالك توازن بين العمال واصحاب العمل اما التمثيل الحكومي فمرجعه تنسيق السياسات العامة فمرجعه تنسيق السياسات العامة فنجد ان ممثلي الحكومة هم ممثلو سياسات عامة كالسياسة النقدية والسياسة المالية والاقتصادية والعمالية والصحية .

التأمينات

* عودة للتامينات ، القانون نص على تامينات غير تامين الاصابة والعجز والشيخوخة .. مثل التامين ضد البطالة ، التامين للعامل وافراد اسرته والتامين الصحي بعد التقاعد .. الخ .. لماذا لا يتم تطبيق بقية التامينات لصالح العامل رغم امكانات الضمان الكبيرة وراس ماله الذي يصل لحدود المليار دينار ؟

**ان تطبيق التامينات الاخرى تطبق على مراحل في المستقبل في ضوء الامكانات الاقتصادية والاجتماعية .

* ولكن الامكانات متوفرة ؟

** هذه نقطة خطرة وخطا جسيم مخالف لاسس الضمان في العالم لان لكل تامين من التامينات الاجتماعية صندوقه الخاص فالمبالغ المتوفرة لدى مؤسسة الضمان هي لصندوق تامين الشيخوخة والعجز والوفاة واصابات العمل ، فاذا ما تم التصرف باي من هذه الاموال لتامينات اخرى فستتعرض المؤسسة للعجز وعدم الوفاء بالتزاماتها اتجاه العمال المشتركين في الضمان .

*لكن حجم راس المال المتوفر يكفي للوفاء بتامينات اخرى ؟

**لا .. ولا يجوز التفكير بالاموال لاي تامين اخر ، واذا رغبنا بتطبيق التامينات الاخرى فلا بد من انشاء صندوق خاص بها وبمساهمات جديدة ، وتصور مثلا ان هناك ٢٠٠ الف عاطل عن العمل ، وندفع لكل عاطل عن العمل ١٠٠ دينار فماذا سيكون الرقم .. وكيف سيكون على حساب التامينات المطبقة .

*لماذا لا يتم ايجاد صندوق للتامينات الاخرى ؟

** نعم لا بد من تطبيق تامينات جديدة ، ويجب ان تعطى الاولوية للتامين الصحي ، واعتقد ان التامين الصحي يجب ان يتم على مراحل ليتمكن المجتمع من تحمل تكاليفه بالتدريج ، فقد اشارت دراسة اجرتها مؤسسة الضمان لتطبيق التامين الصحي للعامل واسرته ان الكلفة ستزيد على ١٦% من قيمة الاجور ، ولذلك فان تطبيق هذا التامين دفعة واحدة على ارضية توزيعها على الاطراف الثلاثة غير ممكنة الان ، والممكن في تقديري ان نبدا بتامين صحي للمتقاعدين في المرحلة الاولى، تتلوها في مرحلة اخرى للعامل على راس عمله ، وفي مرحلة ثالثة للعامل وافراد اسرته ، وعندئذ نكون قد طبقنا التامين الصحي الشامل خلال فترة زمنية معينة ووزعنا تكلفته بالتدريج على اطراف الانتاج الثلاثة بحيث تكون قادرة على تحملها.

التأمين الصحي

* ولكن المؤسسة حتى الان لم تعمل شيئاً بخصوص التامين الصحي ولم تنجز اي مرحلة منه ؟

** ادارة الموضوع هي السبب ، ولدينا تجربة في هذا المجال ملفتة للنظر ، ففي عام ١٩٨٠ قدرت مؤسسة بريطانية كلفة التامين الصحي ب ٨٠ مليون دينار سنوياً وعام ١٩٨٢ قدرتها مؤسسة امريكية ب ١٢٠ مليون دينار سنوياً...ونتيجة لهذه المبالغ الكبيرة لم يتم تناول الموضوع بصورة جادة من قبل الاطراف المعنية وحين طرح وزير الصحة الاسبق د. زيد حمزة مشروع الصندوق الثالث عام ١٩٨٧ وقدرت الكلفة في حينه ب ٢٠% من الاجور رفضت العديد من النقابات هذا المشروع وطالبت بان يكون ذلك من اختصاص الضمان وليس من اختصاص الوزارة ، وحين تبنت مؤسسة الضمان عام ١٩٩٢ دراسة مشروع التامين الصحي جاءت نتائج هذ الدراسة لتشير الى ان الكلفة تزيد عن ١٦% من قيمة الاجور ، والمجتمع غير قادر على استيعاب هذه الكلفة مرة واحدة ، وها نحن نسمع الان عن مشروع للتامين الصحي الشامل تجري دراسته في وزارة الصحة والمامول ان يعاد النظر في الية التطبيق بحيث يكون هذا المشروع هدفا تستدعيه خطة التنفيذ تقوم على اساس التدرج والمرحلية .

« ماذا بعد الغزو التركي للاراضي العراقية » ؟

نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ل الاهالي :

الغزو التركي للعراق موجه ضد الاكراد والعراق وسوريا

عسكر تركيا يسعون لخلق انتصارات وهميه لكسب الشارع التركي

قال نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان الغزو التركي للعراق والحلف العسكري مع الدولة العبرية يستهدف الاكراد والعراق وموجه ضد سوريا الواقفة في وجه محاولات نتنياهو لفرض الحلول الاسرائيليه على المسار

جاء ذلك في سياق حوار وفي مايلي تفاصيل الحوار

* التحالف الاسرائيلي - التركي - الامريكي نذير جديد للتوتر يدفع نحو التازم ما هو تقييمكم له ؟

** ما يجري حاليا في منطقة الشرق الأوسط من تسخين على جبهات متعددة بدءه من الارض الفلسطينية وحتى شمال العراق ، مترابط مع بعضه البعض بشكل وثيق ، فالادارة الامريكية تعمل وفق منظور استراتيجي فحواه ادامة كل اشكال التوترات في المناطق والمواقع المحيطة على امل تشكيل عوامل ضغط على الاطراف العربية المختلفة وخاصة الاطراف التي تسير في الاطار التفاوضي لعملية السلام والتسوية وفق صيغة مدريد « ٢ » واسلو « ٣ » التي يفرضها نتنياهو بسياسة استيطان القوة والامر الواقع في القدس (جبل ابو غنيم) والضفة والقطاع والجولان .

هدف الغزو منع الاستقرار في العراق

في هذا الاتجاه فالغزو التركي للاراضي العراقية وان حمل عنوانه العريض في ملاحقة قوات حزب العمال الكردستاني (pkk) ، الان المرتجى الاساسي من وراء هذا الدخول ابقاء حالة الاشتعال قائمة على جزء كبير من ارض العراق ومنع اي امكانيات للاقلاع نحو الاستقرار ، وتهيئة المناخات لمشاريع مستقبلية قد تكون على الاغلب تصب في خانة تقسيم العراق او على الاقل الانهاك المستمر للنظام العراقي حتى الشلل التام تجاه كل ما يدور بالخليج والشرق الاوسط وقضايا الصراع العربي - الاسرائيلي . وهنا نؤكد وحسب معلوماتنا المؤكدة ان منطقة شمال العراق اصبحت مرتعا للاجهزة الدولية الامريكية والاسرائيلية واجهزة المخابرات الاقليمية من كل الالوان وغيرها ، ولا عمل لها سوى ادامة الانقسام والتفكك وحالة الفوضى واسكان الاتراك جدد لتوسيع كثافة الاقلية التركمانية في كركوك خاصة حيث منابع النفط العراقي ، ومثال هذا بالاستيطان التركي الواسع شمال قبرص وتقسيم الجزيرة . من جانب اخر ، فالغزو التركي للعراق والتسخين المستمر مع سوريا و مشاريع المناورات المشتركة الامريكية - الاسرائيلة - التركية ليست بعيدة عن محاولات واشنطن لصب حجم ومقدار لاباس به من الضغوط الامريكية على سوريا لدفعها نحو القبول بالاشتراطات الاسرائيلية للتسوية على الجبهة السورية واللبنانية — الاسرائيلية واجبار سوريا على الانصياع نحو تجارب اوسلو ١ ، ٢ ، ٣ ، ووادي عربة وهي التجارب والاتفاقيات المنفردة والجزئية للحلول الناقصة البعيدة عن قرارت الشرعية الدولية وخاصة ٢٤٢ ، ٣٣٨ والارض مقابل السلام وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (٤ مليون) وفق القرار الاسمي ١٩٤ واللاجئين الجولانيين (نصف مليون) منذ عام ١٩٦٧ . ان الغزو التركي للعراق والحلف العسكري والامني مع الدولة العبرية موجها بالاساس ضد شعوب منطقة الشرق الاوسط، ضد الاكراد وضد العراق ، وضد سوريا الواقفة حتى الا ن في وجه محاولات نتنياهو لفرض الحلول الاسرائيلية على المسار السوري واللبناني - الاسرائيلي . وفوق كل ذلك فان صراع الجيش (العسكر) والاحزاب ، والعسكر وادارات الدولة ومؤسساتها في انقرة ، دفع بجنرالات الجيش التركي لاصطناع انتصارات وهمية وغزوات خارجية تدغدغ شعور اوساط معينة في الشارع التركي في معركة كسب الشارع بين الاحزاب والعسكر والقوى المختلفة في تركيا

وبصراحه نقول : انه حلف « سنتو » جديد لفرض قوس استراتيجي يطوق الشرق الاوسط والخليج في خدمة « اسرائيل كبرى » وهيمنة امريكية عظمى واطماع تركية (طورانية) في شمال العراق بما فيه الموصل اضافة الى شمال سوريا .

**اسرائيل وتركيا كما اسلفنا في الاجابة الاولى ، تعملان لجني العديد من الارباح والمكاسب من وراء الغزو للاراضي العراقية ومن خلال التحالف العسكري والامني

ومن نافل القول بان هذا التحالف موجه ليس لسعادة ورخاء شعوب المنطقة واستقرارها ، بل من اجل اخضاعها والهيمنة على مقدراتها يتناغم كاملاً مع الرؤية الاستراتيجية الامريكية لاطباق اليد بشكل كامل على المنطقة من هنا نعتقد ان جهود جنرالات تركيا والدولة العبرية تندفع لخلق وقائع معينة في مقدمتها :

١- ادامة حالة التفتت في شمال العراق ، وفتح البوابات امام مشاريع التقسيم والتمزيق الى كيانات طائفية واثنية والليمية .

٢- تشكيل عامل ضغط جديد على سوريا .

٣- وضع الدول العربية بمجملها امام رعب مستمر على قاعدة وجود مثلث القوى الكبرى في المنطقة اسرائيل - تركيا - الولايات المتحدة . فضلا عن التلويح والتهديد المستمر للخليج تحت ضغط « فكي كماشة » لها اطماع توسعية طورانية - صهيونية على جانبي الارض العربية بين العراق وسوريا حتى الخليج . ان كل ذلك يجعل من الاخطار واقعة وجاثمة امامنا ، وتدفعنا لاخذ المبادرة والرد بوقفة عربية شاملة موحدة لنقول الثلاث (الطنب الكبرى والصغرى وابو موسى) فقد تم سلخ وقضم مساحات واسعة من الارض العربية والان دور العراق ومشاريع الهيمنة والاحلاف الاستعمارية التركية الصهيونية التوسعية الجديدة .

تجاوز التشتت العربي

* اذا التشتت العربي كيف يمكن الخروج منه لمواجهة صيغة التحالف المعادي المذكور ؟

** نعيد ونكرر القول بان مجمل الاخطار الداهمة والواقعة الان والشاخصة امام ابصارنا ، يجب ان تدفعنا فورا كامة عربية وبلدان اسلامية وشعوب في المنطقة لاخذ المبادرة والرد بوقفة موحدة شاملة تقود فعلا لانهاض الوضع العربي والاجماع على اساس حماية مستقبلنا ووجودنا . كما ان برنامج حكومة نتنياهو العدواني التوسعي وسياسة التصعيد المستمرة والاصرار على رفض قرارات الشرعية الدولية واتخاذ سياسة تقوم على فرض سلام اسرائيل بالقوة على حساب المنطقة وان كل هذا حري بنا للدعوة الى قمة عربية جديدة واستعادة العراق البلد الكبير وصاحب الطاقات والثروات الكبرى الى البيت العربي الموحد وفق اسس جديدة من المراجعة النقدية الشجاعة والاعتذار المعلن عن الاخطاء المدمرة التي ادت الى احتلال الكويت وحرب الخليج الثانية ودمار العراق وحصار شعبه واطفاله واستنزاف طاقات دول وشعوب الخليج العربية ، ويمكن لهذه القمة ان تستكمل ما ارسته (قمة القاهرة حزيران - يونيو/١٩٩٦) عن طريق اعادة ترميم وبناء التضامن العربي العربي والوقوف امام كل الاخطار القادمة . نحن على قناعة تامة بان مواجهة كل ما يجري من سيناريوهات ومن تدخلات وغزوات ومعاهدات واحلاف، لا يمكن مجابهتها ضمن الخارطة الحالية للنظام العربي ، لذا لابد من العودة من جديد الى التضامن وال القمة العربية الشاملة

الجبهة الديمقراطية تعقب على نتائج اجتماع شرم الشيخ :

المجتمع الدولي امام مسؤولية ردع التطرف الاسرائيلي ، وإلا فالانفجار حتمي

رفض نتنياهو لوقف الاستيطان يفاقم من خطورة المأزق الشامل في مجمل وضع المنطقة

اعلن متحدث رسمي باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان العناد الذي ابداه بنيامين نتنياهو في لقاء شرم الشيخ مع الرئيس المصري حسني مبارك بشأن الاستيطان الاسرائيلي في القدس العربية وفي عموم الضفة الفلسطينية المحتلة ، هذا العناد لا يترك اي افق امام امكانية الخروج من المأزق الشامل الراهن الذي تخلته قضية المفاوضات ومجمل الوضع في المنطقة .

واضاف المتحدث ان حكومة التطرف الاسرائيلية التي يقودها نتنياهو تسعى لكسب الوقت ومواصلة تغييب التوازن الديمغرافي في القدس اولا ، وفي مجمل الضفة الفلسطينية . ثانيا ، لتعزيز رؤيتها للحل النهائي » والقائمة على اساس استمرار السيطرة الاسرائيلية على اغلبية الاراضي الفلسطينية المحتلة وعلى الحدود والمعابر وتلزيم الحقوق الفلسطينية في اطار الصيغة الراهنة للحكم الذاتي . مع بعض التعديلات الطفيفة .

واضاف المتحدث الرسمي : ان وضعا كهذا لا يمكن ان يستمر هكذا لعدة أشهر ولعدة سنوات ، بدون انفجار واسع قد لا يكون محصورا في الاراضي الفلسطينية المحتلة وحدها . ومن هنا مسؤولية المجتمع الدولي والدول ذات النفوذ في تدارك هذا الاحتمال الذي بات شبه حتمي . وذلك من خلال اتخاذ الاجراءات العقابية الضرورية تجاه اسرائيل . على غرار تلك التي اتخذت ضد نظام جنوب افريقيا العنصري في السبعينات والثمانينات ، والتي كان لها دور مؤثر في الدفع نحو تجاوز التمييز العنصري وايجاد حل ديمقراطي للصراع هناك .

ان الوضع في منطقتنا هو امتحان لكل انصار السلام في العالم فاما ان يتم تعزيز احتمالات السلام من خلال ردع التمدد الاستعماري الاستيطاني الاسرائيلي والدفع نحو حل متوازن يستجيب لمصالح طرفي الصراع وليس لمصلحة طرف واحد فقط ، واما ان يتم تحمل مسؤولية التدهور المتوقع في حال استمرار الوضع المحتقن الراهن .

ومسؤولية خاصة تقع على عاتق الادارة الامريكية التي تشجع حكومة نتنياهو ، عبر حمايتها من اي اجراء او ادانة دولية ، على المضي في هذه الطريق الخطرة.

«خطة اسرائيلية للابقاء على ٦٠٪ من الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية»



كشفت صحيفة هارتس عن خطة تم اعدادها في دوائر الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية - تتمسك بها اسرائيل في مفاوضات التسوية الدائمة حيث تشير الخطة بان اسرائيل ستحتفظ بحوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية .

وقالت الصحيفة - وفقا للخطة فانه اذا سمح الوضع الامني مع الوقت فستضاف المزيد من الاراضي للسلطة الفلسطينية .

واشارت الصحيفة الى ان اسرائيل ستحتفظ بـاربع ممرات امنة تقطع جسم الضفة من جهة الغرب للشرق لتصل الى منطقة غور الاردن مع التاكيد على ابقاء منطقة الغور غرب النهر تحت السيطرة الاسرائيلية .

في مذكرة القيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية في لبنان الموجهة للمفوض العام لوكالة الغوث :

التقليص المتواصل للموازنة ادى الى تردي الاوضاع الصحية و التربوية والاجتماعية للاجئين في لبنان

نرفض مشاريع التوطين والتهجير ونؤكد على تمسكنا بالوكالة وخدماتها

وجهت القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية مذكرة للمفوض العام للاونروا «اندروروبنسون » اثر اقدام الوكالة على تقليص موازنتها في لبنان وبقية الاقطار المضيفة وانعكاس ذلك على الاوضاع الاقتصادية والصحية والتربوية والاجتماعية للاجئين ... وفيما يلي نص المذكرة .

السيد اندروروبنسون ...

تحية :-

نتيجة للامعان المتواصل في تقليص موازنة الاونروا في لبنان ، والتي طالت كل قطاعات الشعب الفلسطيني ومست مصالحه الموحدة بذريعة العجز الحاصل في الموازنة العامة ، فيهمنا ان نضعكم في صورة ابرز المعاناة التي يعيشها شعبنا في لبنان ، والناتجة بشكل رئيسي عن تردي خدمات وكالة الغوث ، حيث وصلت الى درجة كبيرة من الخطورة تهدد جميع اللاجئين . ان ما يزيد من حدة هذه المشكلة سياسة الحرمان المعتمدة من قبل السلطة اللبنانية تجاه فلسطيني لبنان وعدم منحهم الحقوق الانسانية والاجتماعية واذا كانت اسباب العجز متعددة ، فان اهمها يكمن في نقص مساهمات الدول المانحة في تمويل الموازنة وتحويل اولوياتها لدعم عملية التسوية وتحديدا ما يسمى ببرنامج تطبيق الماضيين وتعجز عن تسديد قيمة العجز المتراكم في الموازنة والبالغ ٥٠ مليون دولار .

ان قلق شعبنا في لبنان ، نابع من الاجراءات العملية التي اقدمت عليها وكالة الغوث في السنوات القليلة الماضية كطرف رئيسي وداعم لعملية التسوية في منطقة الشرق الاوسط ، واطلاقها العديد من المشاريع السياسية التي تؤشر في جانب كبير منها الى امكانية تصفية خدماتها وانهاء دورها قبل ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين واذا كان قرار انشاء وكالة الغوث قد جاء منسجما مع فكرة ابراز الظاهرة المؤسسية للحماية الدولية للاجئين ، فان انهاء دور الاونروا وخدماتها لا تتوقف سلبياته عند حدود الضرر الاجتماعي للاجئين ، بل يتعداه الى الاضرار بالحقوق السياسية المجسدة بالقرار ١٩٤ الخاص بحق العودة الى فلسطين .

١- الاوضاع الصحية :

لقد كان للتقليص المتواصل في الموازنة تاثيره البالغ على صعيد تردي الاوضاع الصحية ، بحكم التراجع الحاد في خدمات الاستشفاء ، مما ادى الى وفاة عشرات المواطنين الفلسطينيين من اصحاب العمليات الكبيرة لعدم قدرتهم على تحمل النفقات الباهظة للعلاج وبسبب عدم مساهمة الاونروا بدفع التكاليف سوى بنسبة بسيطة جدا ، واعتمادها البرامج العلاجية الوقائية كأساس لبرنامجها الصحي . ان ما يضاعف من حدة هذه المشكلة غياب التقديمات الصحية من قبل مؤسسات القطاع العام في الدولة اللبنانية .

بالاضافة الى ذلك ، فان اوضاع الصحة البيئية في تراجع مستمر ، والبنى التحتية للمخيمات معدومة الصلاحية بسبب قدمها لاكثر من ثلاثين عاما واكثر ، بما ينتج عنه مرارا حدوث حالات تلوث بيئي عجزت وكالة الغوث باستمرار عن معالجته

٢- الاوضاع التربوية :

اما فيما يتعلق بقضايا التعليم ، فلم تواكب الاونروا تزايد الاحتياجات وازدياد اعداد الطلبة ، بل لجات مرارا الى تقليص في الموازنة ، بما نتج عن ذلك تكريس نظام الدفعتين واكتظاظ الصفوف باعداد من الطلبة يتجاوز الـ ٥٠ طالبا للصف الواحد ، بالاضافة الى تردي الابنية التي تشغلها المدارس وفقدان القرطاسية والغاء المنح الدراسية .

وفي مجال التعليم الثانوي ، وعلى الرغم من القرار . الاونروا باشتداد الحاجة الى التعليم في المرحلة الثانوية ، الا انها وحتى هذه اللحظة ما زالت تعتمد على مدرسة واحدة خاصة بها وهي لا تستطيع استيعاب اكثر من ٥ بالمائة من مجموع الطلبة الثانويين ، خاصة مع ارتفاع الاقساط المدرسية في المدارس الخاصة وما ينجم عنه من حرمان آلاف الطلبة من تحصيلهم العلمي ويضاعف من ظاهرة التسرب الى سوق العمل .

٣- الاوضاع الاجتماعية :

لقد تقلصت الاغاثة عن معظم الفلسطينيين في لبنان تقريبا ، علما ان عدد العائلات الفقيرة التي تحتاج للمساعدة الفعلية في تزايد مستمر ، بسبب الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها لبنان . وفي تناقض تام مع حاجات هذه الاسر اصدرت الاونروا قرارا قضى بمنع استفادة اعداد كبيرة من العائلات الفقيرة المصنفين ضمن فئة NR من الخدمات ، وقد اصدرت الاونروا مؤخرا قرارا قضى بالسماح لهذه الفئة بالاستفادة من التقديمات ، لكن حتى نهاية العام فقط .

٤- حق العمل :

معظم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من مهندسين واطباء ومحامين وعمال .. ما زالوا محرومين من ممارسة حوالي ٧٢ مهنة ، وما زالت السلطات اللبنانية تشترط حصولهم على اجازة عمل قبل ممارسة المهنة ، ، وتزداد الشروط قسوى لمنع الفلسطينيين من العمل بدعوى ان البلاد تنهض ببطء ، السلام اقتصاديا ، وعليها توفير فرص العمل لابنائها ، مع ان الواقع العملي عكس ذلك ، فالعمال الاجانب في لبنان باتو اكثر من عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

٥- حق التنقل :

بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٢ اصدرت السلطات اللبنانية قرارا حمل الرقم ٤٧٨ وقضى بضرورة حصول الفلسطينيين المسجلين بطريقة شرعية والمقيمين بشكل قانوني في لبنان على سمة خروج ودخول من لبنان واليه ، بما ادى الى تبعثر المجتمع الفلسطيني وخلق مصاعب حياتية جديدة ، بسبب اجراءات الروتين الاداري التي دائما ما تؤدي الى صعوبة الاستحصال على هذه السمة وبما يهدد مستقبل آلاف العمال والطلبة الموجودين في الخارج او المؤهلين للعمل او الدراسة في الخارج . اضافة الى الرسوم الباهظة التي تتطلبها عملية الاستحصال على السمة والتي تجعل العديد من المواطنين يعجزون عن تامينها بسبب الضائقة الاقتصادية .

انطلاقا من ذلك ، ومن موقعكم المسؤول ، فاننا نتقدم اليكم بهذه المذكرة التي تشرح الاوضاع الصعبة لشعبنا في لبنان ، آملين المساهمة من خلال اتصالاتكم الدولية بايجاد حل لها وفق التالي :

— زيادة موازنة الاونروا وتحسين خدماتها انسجاما مع الاحتياجات المتزايدة ومع الزيادة الطبيعية بعدد السكان - تكريس اعتماد الاونروا للبرامج العلاجية ، وخاصة الاستشفاء ، كأساس لبرنامجها الصحي ، وزيادة عدد الاطباء في المخيمات وتوفير الادوية وزيادة الاهتمام باوضاع الصحة البيئية .

- معالجة المشكلات في مدارس الاونروا وافتتاح مدارس ثانوية في كل المناطق .

— توسيع برنامج الاونروا الخاص بحالات العسر الشديد ليشمل معظم العائلات الفقيرة والغاء القرار الخاص بفئة NR .

- السعي لدى الهيئات المعنية في لبنان من اجل تشريع حق العامل الفلسطيني بالعمل بدون اجازة عمل ، والغاء القرار ٤٧٨ الخاص بسمة الخروج والدخول من لبنان واليه .

ختاما ،

اننا في الوقت الذي نؤكد فيه رفضنا المطلق لكل مشاريع التوطين والتهجير وتمسكنا بحقنا في العودة الى فلسطين وفقا للقرار الدولي رقم ١٩٤ ، فاننا نؤكد من جديد على تمسكنا بوكالة الغوث وخدماتها ، لما ترمز اليه من تجسيد حي لمسؤولية المجتمع الدولي عن مشكلة اللاجئين وضرورة ايجاد حل لها ، وهذا يعني ان حل الاونروا وانهاء دورها قبل ايجاد حل لمشكلة اللاجئين على قاعدة العودة الى فلسطين سيلحق بالضرر جميع المعنيين بهذا الملف ، الذي رصدت له مبالغ خيالية في السنتين

في المؤتمر الصحفي للمفوض العام لوكالة الغوث :

« الوكالة : اوشكت على الافلاس »

في مؤتمره الصحفي في جنيف اعلن المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين «الاونروا » ان الوكالة التي تساعد ٣,٣ مليون لاجيء فلسطيني اوشكت على الافلاس وطالب بترهانس بخمسة وعشرين مليون دولار فورا للوفاء بميزانية الوكالة وحجمها ٣١٢ مليون دولار هذا العام .

وقال :- ان الدول الرئيسية المانحة للتبرعات واكبرها الولايات المتحدة اذ يبلغ نصيبها ٧٠ مليون دولار دفعت ، لكن الاونروا استنفذت احتياطاتها لتمويل عجزها على مدار اربع سنوات على التوالي وتسعى لايجاد دول جديدة مانحة للتبرعات لكي تتمكن من استيعاب تزايد اللاجئين بنسبة ٥٪ هذا العام

واضاف انه بعد جولة له في الخليج وجنوب شرق اسيا لجمع الاموال وسداد العجز وصل الى نتيجة مؤداها ان الوكالة اوشكت على الافلاس ، لكن هذا لا يعني ان الوكالة ستغلق ابوابها غدا مشيرا الى ان التزامات الوكالة تفوق اموالها وليس لديها راس مال عامل واوضح هانس ان دخل ١,٣ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة انخفض بنسبة ٤٠٪ منذ ان بدات «عملية السلام » منذ اربعة اعوام بسبب الاغلاق الذي تفرضه اسرائيل مما يحول دون عمل الفلسطينيين في اسرائيل .

وقال : ذلك يعني انه منذ ان بدات «عملية السلام » يفقد الفلسطينيون عشرة في المائة من مستوى معيشتهم كل عام فالمواطنون افقر من قبل وهم بحاجة الى مزيد من الخدمات . واشار الى ان بناء مستوطنات يهودية جديدة في القدس الشرقية زاد من صعوبة الوضع .

وتجدر الاشارة الى ان المفوض العام للوكالة زار على مدار الشهرين الماضيين ماليزيا واندونيسيا وبروناي والبحرين والكويت وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة بهدف الحصول على تبرعات . واضاف : نعتقد انه بامكان الدول الخليجية تقديم المزيد مشيرا الى ان مساهمتها في الميزانية العادية للوكالة نحو واحد في المئة .

وختم حديثه بالقول : انه من الضروري زيادة قاعدة الدول المانحة للتبرعات لكي نتمكن من مواصلة برنامجنا الهام للغاية في هذا الجزء الهام من العالم حيث يعتبر الاستقرار شرطا مسبقا لاي تقدم يحرز من اجل احلال السلام



الاهالي
المشرف العام
سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول
اسامة الرنتيسي